قسم الأبحاث | 2018-10-18

إشكاليّة الديمقراطيّة في العالم العربيّ بين الحكّام واليسار والإسلام السياسيّ

د. عبد السّلام القصاص

باحث مصريّ

جميع الحقوق محفوظة © 2018
www.hafryat.com

تمهيد

الديمقراطية مفهوم وصفيّ متغيّر السياق, والمساحات الدلالية للمفهوم, ذا طابع خلافي ومتنازع عليه؛ لذلك لا يوجد اتفاق حول التطبيقات المحددة له, فأصبح لكل دولة أو منطقة رؤيتها التفسيرية للمفهوم وتطبيقاته, وبالتالي ينبغي إخضاع الطرح الديمقراطي للخصوصية الثقافية, على ألّا يتجاوز التفسير وتطبيقاته الدلالة القيمية للديمقراطية.

لكن ليس معنى ذلك أنّ الديمقراطية ليس لها ركائز يُبنى عليها عند التأسيس لها, لكنّها تتسم بعدد من الجوانب المتغيرة لتمييزها عن الأنظمة الشمولية التي تعتمد الثبات التاريخي, وتشتمل هذه الركائز على سمات معينة مثل: أن يكون الشعب مصدر السلطات, الذي يعتبر المبدأ المركزي والضروري للديمقراطية, وسيادة مبدأ المواطنة الذي هو مصدر الحقوق ومناط الواجبات, ومبدأ التعاقد المجتمعي المتجدد, الذي يضمن المشاركة الفاعلة لجميع أفراد المجتمع في كافة شؤون الدولة, ووجود أحزاب فاعلة ومنظمات مجتمع مدني تقوم على قاعدة المواطنة وتمارس الديمقراطية داخلها, وتحافظ على حقوق المواطنين أمام السلطة, وأن يكون الاحتكام إلى دستور ديمقراطي, شريطة أن يعتمد الدستور مبدأ الشعب مصدر السلطات, ويقرّ مبدأ المواطنة, ويضمن الحقوق والحريات العامة, دستورياً وقانونياً وقضائياً, وضمان تداول السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية سلمياً, عن طريق انتخابات حرّة, تشرف عليها هيئة قضائية مستقلة, وسيادة القانون على أن يصبح الحكام والمحكومون خاضعين للقانون الذي سنّته سلطة تشريعية منتخبة بطريقة ديمقراطية من الشعب, وسيادة مبدأ الفصل بين السلطات, وعدم الجمع بين أيّ من السلطات, التنفيذية أو التشريعية أو القضائية, في يد شخص أو مؤسسة واحدة.

وبالتالي؛ فالديمقراطية ليست عملية بسيطة قصيرة المدى, لكنّها تأخذ وقتاً طويلاً, ولا تقف عند نهاية معينة, لأنّ بناء المجتمع وفق علاقات سياسية واجتماعية مدنية, يحتاج إلى عملية تاريخية متواصلة تستغرق فترات زمنية طويلة, كما أنّها ذات طبيعة معقدة وديناميكية متطورة, من حيث الانطلاق والنمو, وتتشكل في بيئة من السياقات تختلف باختلاف الزمان والمكان مراعية الخبرة التجريبية لكل سياق.

وعند التحدث عن إشكالية الديمقراطية في العالم العربيّ؛ فإنّها تعدّ قضية مركزية, خاصة أنها ظلّ منيع أمام المدّ الديمقراطي, مما دفع العديد من الدول الخارجية لممارسة ضغوط على الدول العربية, لفرض نظام ديمقراطي مغاير للثقافة والفكر العربي, وبالتالي نمذجة النظم العربية على أساس منطلقات ومبادئ غربية ترفضها الشعوب العربية التي تريد أن يحدث التغيير من داخل الثقافة العربية.

وللعالم العربي تقاليد وإدراكات إقليمية تجب مراعاتها عند زراعة الديمقراطية, ويجب عدم الأخذ بنماذج ديمقراطية بعينها, بل التركيز على المؤشرات الموضوعية للديمقراطية, وذلك بسبب اختلاف البيئة العربية عن أيّة بيئة نشأت فيها الديمقراطية كالأمريكية والأوروبية, كما يجب وضع محددات التعثر الديمقراطي لتجنّب السقوط فيها.

وعند النظر للتحركات الشعبية في العالم العربي, مثلما حدث في ثورات الربيع العربي؛ يتضح أنها هدفت لإسقاط أنظمة حاكمة, وجعل التحول إلى الديمقراطية مسألة مجتمعية, لكنّها لم تمتلك الآلية التي تمكنها من إقامة أنظمة ديمقراطية بديلة, فهذه الثورات كانت بدافع التخلص من البطالة والظلم الاجتماعي والنقص في ضروريات الحياة, وانحصرت رؤيتها الديمقراطية في مجرد التحول في الجوانب التشريعية والسياسية السلطوية.

فبالرغم من نجاحها في إحداث انزياحات سياسية تغييرية في الأنظمة الحاكمة, في تونس ومصر وليبيا واليمن, وعدم استطاعتها إحداث تعبئة كافية في باقي الدول العربية, إلا أنّها لم تنتقل لأبعد من ذلك, ولم تستطع تفعيل القرار بالانتقال إلى التحول الديمقراطي أو ترسيخ الديمقراطية أو النضج الديمقراطي.

فالديمقراطية تركز على ترتيب العلاقة بين الدولة والمجتمع, وتستبعد هيمنة الدولة عليه, وإقامة نظام حكم يمكّن أفراد المجتمع من المشاركة في اتخاذ القرارات داخل هذا النظام, والتي تضمنها مؤسسات دستورية مستقلة, تمنع أيّة وصاية على المجتمع من جانب حاكم فرد أو نخبة مجتمعية, وتعمل الديمقراطية على ضبط السلطة وإدارة أوجه الخلاف بشكل سلمي.

وعند التحدث عن إشكاليات الديمقراطية في العالم العربي, فإنّها إشكاليات معقدة وحلولها تحمل صعوبة بين طياتها, لأنّها ترتبط بشكل أساسي بالفاعلين المحتملين لقيادة التحول الديمقراطي, ومن هذه الإشكاليات العلاقة بين

الديمقراطية, وكلّ من السلطة والإسلام السياسي وأحزاب اليسار ومدى إدراك الوعي الشعبي للديمقراطية.

الديمقراطيّة بين الواقع والمفهوم

يعتقد البعض أن العائق أمام تحقيق التحول الديمقراطي في العالم العربي ينحصر فقط في الأنظمة الحاكمة, وجيوسياسية المنطقة العربية نفسها, ويُخرج من المعادلة العديد من العوائق الأخرى التي يمكن أن تلعب دوراً رئيساً في العملية الديمقراطية.[1]

فهناك العديد من أجسام الدولة التي تؤثر في التحول الديمقراطي, وغياب أحدها بمثابة عائق نحو هذا التحول, وعلى رأسها المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية, والأحزاب والكيانات الدينية.

إنّ المفهوم الخاطئ عن الديمقراطية, الذي يركز على الفعل الشكليّ, في فعل التحول للانتقال من حالة اللاديمقراطية إلى حالة الديمقراطية يكمن في مجرد الانتقال من نظام سياسي مغلق إلى نظام سياسي مفتوح, يتيح فرص التداول على السلطة, أو إقالة السلطة السياسية الحاكمة ووضع سلطة أخرى بديلة, الذي يكون تغييراً في الشكل, لا في المضمون؛ حيث تستمر مساوئ توزيع السلطات بين الشعب وبين النُخبة المتعالية التي تسيطر على الدولة, وفي الغالب تتحول القيادة الجديدة إلى شكل أكثر ديكتاتورية من النظام السابق, وتتفادى الأخطاء التي أدت لخروج أصوات التغيير, وتبدع في أساليب تكميم الأفواه, وتتجه نحو الشكلانية الانتخابية عبر استفتاءات الثقة في القيادة, لتظهر بالمظهر الديمقراطي, مروراً بانتخابات برلمانية تخضع لسيطرة السلطة لخلق دمى برلمانية تمرر قرارات السلطة الحاكمة على اعتبار أنّ الأغلبية التي انتخبها الشعب هي التي أصدرت القرار.

إنّ المتخيل العربي للديمقراطية ينظر بآمال عريضة لتحقيق نظام ديمقراطي يستطيع من خلاله نبذ الاستبداد, والخروج من البيئة الخاضعة لنمط أحادي من الإرادة السياسية, والتحوّل إلى نمط مختلف يقبل بالتعددية السياسية واحترام الحريات وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان, والعمل على تنفيذ تنمية اقتصادية حقيقية

1- لاري دايموند: روح الديمقراطية, الكفاح من أجل بناء مجتمعات حُرة, ترجمة عبد النور الخراقي, ط1, الشبكة العربية للأبحاث والنشر, بيروت, 2014م, 425.

ومستديمة تغير من الوضع الاقتصادي الداعم للفقر, وإعادة تأسيس بيئة اجتماعية تنفي تقاليد الخضوع والطاعة, والانطلاق نحو التحول الديمقراطي.

ولا يبتعد ذلك عن الخصائص المتعارف عليها في الأنظمة الديمقراطية في العالم, المتمثلة في برلمان يتمتع بالقدرة, هيئة تنفيذية مسؤولة أمام البرلمان, انتخابات يتنافس فيها مرشحون على قدم المساواة, سلطة قضائية مستقلة بشكل رسمي.[2]

لكنّ البنية السلطوية في بعض دول العالم العربي, تلك الدول التي حدثت فيها ثورات الربيع العربيّ, رفضت هذا المتخيل, وفرضت واقعاً أليماً لا تعترف فيه بوجود شريك سياسي للحاكم, وبالتالي؛ جرى زرع مفهوم أنّ الحاكم الأوحد هو الأصلح, حتى يتمّ تجنّب الفتن, وأن التعددية تؤدي إلى التفكك والانقسام, خاصة عند التحدث عن الوحدة الوطنية, وما يمكن أن تتعرض له من تفكّك, وانطلقت السلطات الحاكمة لتقوية وهمية للوحدة الوطنية, واصطناع المشكلات في طريقها حتى دخلت في متاهات لا تنتهي, ولم تصمد أمام النزعات الاستقلالية التي سادت التحولات الاجتماعية التي تجاهلتها الدولة, وأدت إلى انفجار من الظلم الاجتماعي الواقع على رقاب الشعوب, ولم تثبت السلطات الحاكمة قدرتها على حماية هذه الوحدة, وظهر أن الوحدة الوطنية يتم الحفاظ عليها شعبوياً, وليس سياسياً.

كما توجهت هذه السلطات إلى كبت الحريات بحجة تلبية حاجيات الشعوب المادية, لكنها ابتعدت عن الحركة التنموية الصحيحة, وعاش غالبية الشعوب في فقر اقتصادي, ولم تتحقق الحريات. فكانت النتيجة ثورات شعبية لتغيير هذه السلطات.

السّلطة والديمقراطيّة

تنقسم السلطات الحاكمة في العالم العربي, عند التعامل مع الديمقراطية, إلى قسمين: أولهما: السلطة التي تستخدمها كهيئة تجميلية ووسيلة للاستمرار في الحكم, وليست غاية المراد منها تحقيق المحتوى, والثانية: السلطة التي تقوم بمحاولات لتطبيق أسسها إما عن طريق قرارات فوقية صادقة أو بالدخول في شراكات مع الأحزاب والمجتمع المدني للمساهمة في عملية التحول الديمقراطي.

2- تشارلز تيللي: الديمقراطية, ترجمة: محمد فاضل طباخ, ط 1, المنظمة العربية للترجمة, بيروت, 2010م, ص 19.

وتحولت الديمقراطية لفترات طويلة على يد السلطة الأولى، إلى مجرد شعار يفتقد لرصيده في الواقع الموضوعي، ووسيلة تهدف إلى التمسك بالحكم أو للاستيلاء عليه، مصحوبة دائما بتفسيرات تسير في خدمتها، مستخدمة دائماً المزج بين السلطة والخطاب الديني الشعبوي، وأصبح الشعب مجرد كائن خيالي لا وجود له، تعبر السلطة عن إرادته، وفي نفس الوقت تحتكر إمكانية نقد ذاتها، فأصبح الحاكم والمحكوم متمثلين في السلطة الحاكمة فقط.

وبالتالي؛ غابت مفاهيم إنسانية مثل المساواة والعدالة والحرية، وترسخت مفاهيم الظلم والاستبداد والقهر، حتى أصبحت مستساغة لدى الشعوب المضطهدة.

ونجحت هذه السلطة في خلق أيديولوجيات تبريرية لما تنتهجه من أساليب الحكم القهرية، وعملت على حمايتها بطبقات دفاعية، فانطلقت من مصادرة أهلية الشعوب في المشاركة في الحكم، بحجة عدم استكمالها للنضج السياسي، والمحافظة على الوحدة الوطنية، وتركيز الجهود لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالتزامن مع التحكم في كلّ مؤسسات الدولة؛ إما بإضعافها، أو بالسيطرة الكلية عليها، فسيطرت على الموارد الاقتصادية وعلى مصادر المعلومات، وعلى أجهزة فرض القانون، واستمرّ ذلك لفترات زمانية طويلة، أجبرت العقل الشعبي على الخضوع، لاإرادياً، للأمر الواقع.

وعندما وقعت ثورات الربيع العربي في بعض الدول العربية، ظهر جلياً أنّ السلطات الحاكمة في هذه الدول، وإن كانت عميقة ومنيعة، فإنّها لا تستطيع أن تقف في وجه التحدي الشعبوي المطالب بالتغيير وإسقاط أنظمة مستبدة، لكن بسبب نقص الوعي السياسي والاجتماعي والاقتصادي، واجهت هذه الشعوب العربية صعوبات عديدة، على رأسها؛ رسم آلية للتغيير، والاتجاه في طريق التحول الديمقراطي.

ورغم هذه الصعوبات، إلا أنّ ثورات الربيع العربي أثرت في الدول التي لم تطالها الثورة، حيث دفعتها للإسراع بتقديم العديد من الإصلاحات الداخلية، ومنها على سبيل المثال الإصلاحات الاقتصادية التي جاءت عبر زيادة الأجور، لتحسين الأوضاع المادية لقطاع عريض من الجماهير، التي كانت تعاني في السابق من تدني أوضاعها المادية، وكذلك إصلاحات سياسية عبر تنظيم انتخابات برلمانية، وإطلاق مسلسل إصلاحات دستورية، أما في دول أخرى، مثل ليبيا وسوريا واليمن، فضجيج السلاح

وتداخلات الأطراف الإقليمية والدولية فيها, لا يسمحان بمعرفة طبيعة الفاعلين الحقيقيين في ميدان المعركة, وكيفية حسم الصراع, وإن كانت الشعارات المرفوعة شعبياً فيها, تدعو إلى وضع حدّ لسطوة التسلطية والفساد وإطلاق الحريات بوضع دساتير جديدة وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة[3].

ولا شكّ في أنّ لثورات الربيع العربي إيجابيات؛ على رأسها ما قدمته من دليل على قدرة الشعوب للاعتراض في أيّ وقت على حكامها, كما فتح الطريق للوصول إلى الحدّ الأدنى من الحريات السياسية والتوجه نحو العدالة الاجتماعية, وما يزال الطريق طويلاً لتحقيق مزيد من المكاسب في طريق التحول الديمقراطي.

والملاحظ؛ أنّه في الدول التي حدثت فيها ثورة الربيع العربي كانت هناك مناداة لعمليات إصلاحية تقود إلى التحول الديمقراطي, تبدأ بعملية فصل السلطات لتمارس كل منها سيادة مستقلة, ولكن السلطة التنفيذية رفضت ذلك, من منطلق «مبدأ الضرورات العامة» التي حرصت من خلاله على الهيمنة على كافة السلطات الأخرى, مروراً باقتراح لتداول السلطة وتثبيت الفترة الزمنية للرئاسة في الدستور, لكن ذهب كلّ ذلك أدراج الرياح, وحدث التعديل الدستوري بتمديد الفترات الرئاسية.

ومن ناحية أخرى؛ اتجهت هذه السلطة اتجاهاً ظاهرياً في طريق التحول الديموقراطي, لتثبت كمياً كونها سلطة ديموقراطية وفق المعايير الكمية الصامتة, دون النظر لحقيقة المخرجات ولمدى فاعليتها, وتعدّ الانتخابات من أولى هذه الاتجاهات, التي تعتبر أحد المعالم الرئيسة على طريق التحوّل الديمقراطي في العالم العربي[4], لأنّها أحقية شعبية أصيلة, يعبر بها الشعب عن رغباته, لكنّ هذه السلطة جعلتها بمثابة شعائر سياسية فقط, تستطيع من خلالها استقطاب التفاف جماهيري حولها في مهرجان الانتخابات المعروفة نتائجها مسبقاً, فلم يعد باستطاعة الشعب اختيار رئيسه, أو اختيار برلمان حقيقيّ, دون حدوث عمليات التزوير المعتادة.

وتكون الانتخابات حرّة؛ عندما تتلاشى الحواجز القانونية أمام كافة المرشحين السياسيين, وعندما يتمتع المترشحون المتنافسون والأحزاب ومؤيدوهم بحرية

3- محمد نور الدين أفاية: الديمقراطية المنقوصة, في ممكنات الخروج من التسلُّطية وعوائقه, منتدى المعارف, 2012, ص ص 16-17.

4 الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي, أعمال المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي, القاهرة, 2014, ص 24.

الحملة السياسية, وعندما يريد الشعب التصويت لصالح من يريد دون خوف أو تهديد, وكل ذلك يرتبط بحرية التعبير والتنقل والتجمع وحرية المشاركة في الحياة السياسية, بل والمشاركة في المجتمع المدني بشكل عام[5].

لذلك؛ كانت الانتخابات في هذه الدول مجرد إجراء ظاهريّ, لا يلبي إرادة الشعوب نحو التغيير, فمن دون انتخابات حقيقية لن يمكن البدء بالمسيرة الديمقراطية الحقيقية, ولا يمكن استثناء الانتخابات الحرة من عملية التحول الديمقراطيّ؛ لأنها وسيلة شعبوية لمواجهة أيّ انحراف للسلطة.

ودائماً ما اقترحت هذه السلطات تحولاً ديمقراطياً فوقياً من خلالها, معتبرة أن ذلك هو الحلّ الوحيد للتحول الديمقراطي, وتدعي نكرانها للطرق السلطوية في الحكم, وتُظهر جناحاً إصلاحياً بداخلها يتولّى العملية الديمقراطية, وتبّرر ذلك بضعف أحزاب المعارضة وعدم قدرتها على إحداث التحول الديمقراطي.

لكن كان هذا التحول ظاهرياً, وافتقر إلى المصداقية, وانتهى به الأمر إلى فقدان السلطة للشرعية الشعبية, وعندها اتجهت هذه السلطات إلى طريقة أخرى؛ استغلت من خلالها المعارضة وأدخلتها قسراً في مفاوضات مع النظام, وكبادرة لحسن النوايا من جانبها كانت تبدأ في تنفيذ إجراءات انفتاحية, وتخفف قبضتها على حرية الأحزاب, وفي العادة تبدأ المفاوضات قبل الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية, وتنتهي بالفشل بحجة تشدد الأحزاب على إجراءات تهدد الاستقرار والترابط المجتمعي.

واتجهت هذه السلطات, غير الجادة في تنفيذ التحول الديمقراطي, إلى إعادة إنتاج هيمنتها على مقدرات الأحزاب من خلال وضع منهجية سلطوية للتحكم فيها, ووضع العراقيل في طريقها حتى لا تشكل أيّة معارضة حقيقية تنافسها في الوصول إلى الحُكم, وتتبع سياسة الكيل بمكيالين في تعاملها مع الأحزاب, وتعتمد منطق الولاءات الوهمية, بقصد تعزيز فصيل سياسي معيّن على فصيل آخر, وفق ما تستوجبه الرهانات القائمة والسيناريوهات المتوقعة للمشهد السياسي, وتستميت لفرض حزب الدولة لأجل الحفاظ على مكانة الحزب في رسم خارطة تمكن بقاء الوضع القائم وتوجيه ما يجب أن يكون.

5- لاري دايموند: روح الديمقراطية, الكفاح من أجل بناء مجتمعات حُرة, ترجمة عبد النور الخراقي, ط1, الشبكة العربية للأبحاث والنشر, بيروت, 2014م, ص 45.

أما بالنسبة إلى علاقة السلطة بمبدأ المواطنة, هذا المبدأ الذي يحتاج إلى مزيد من الجهود لتدعيمه, وليس من المفروض استغلاله بالطريقة التي يستديم معها وجود صراع مجتمعي, أو تحويله من حقوق عامة سياسية إلى مجرد حقوق مادية فقط. والمواطنة ليست صوراً نفعية وفردية, لكنّها تحمي المساواة بين المواطنين, وحاجزاً منيعاً أمام أيّة إثارة للصراعات العرقية والطائفية والمذهبية.

وبالتالي؛ أصبح على السلطة من خلال تطبيقها لمبدأ المواطنة أن تثبت أنها تنتمي إلى المجتمع ومتماهية مع سيرورته التاريخية, وأنها تعتمد على الصالح العام وتبتعد عن الصالح الخاص.

وفي حالة الخلل في التعامل مع المواطنة؛ تكون النتيجة حدوث ارتدادات في الاستقرار الاجتماعيّ, وبروز ظواهر اجتماعية خطيرة, وهي التي وقعت على إثرها ثورات الربيع العربي في بعض الدول العربية, التي استطاعت التنفيس عن البيئة العبودية التي عاشتها هذه الشعوب.

ويمكن في بعض الحالات أن يكون توجّه السلطة إلى الديمقراطية هو أول خطوة لإرساء دعائم نظام ديمقراطي, شريطة أن يكون عن طريق إقامة نظام حاكم يأخذ بالتعددية السياسية ويعترف بوجود معارضة تمتلك حرية الرأي والتعبير, في قضايا وموضوعات تتعلق بكافة شؤون الدولة, ويؤمن بالمشاركة الشعبية؛ حيث يكون من حقّ المحكومين تغيير الحكومة بالطرق السلمية وعلى فترات منتظمة من خلال انتخابات دورية حرة تنافسية ونزيهة, كما تقع عليهم مسؤولية الرقابة على من هم في السلطة, عبر مجلس تشريعي منتخَب, وفي المقابل؛ يتمتع الحاكم بطاعة المحكومين[6].

ومن الخطأ فرض نمط فوقيّ خاصّ للتحول الديمقراطي, واعتباره منحة من السلطة نفسها, تقوم بالتخطيط والتنفيذ له من خلال نخبها السياسية المسيطرة, وعدم السماح للمعارضة أو للمجتمع المدني بالمساهمة في عملية التحول الديمقراطي.

وهذا النمط لا يفي بالتطلعات الشعبية؛ لأنّه يكون أحاديّ التوجّه, ويعبر عن وجهة نظر السلطة فقط, مما يجعل من عملية التحول الديمقراطي في نهاية

6- خيري أبو العزايم فرجاني: التحوّل الديمقراطي في النظام السياسي المصريّ, ص 10.

المطاف عملية صورية لا تنم عن تغيير حقيقي نحو الديمقراطية, لأنه يكون مجرد تحول في الشكل, وليس في الجوهر[7].

وبالتالي؛ على السلطات الحاكمة الراغبة في إحداث تحوّل ديمقراطي, أن تكون صادقة في هذه العملية, ملبية الحتمية التاريخية ورغبة الشعوب في التحول الديمقراطي؛ لأنّه في حالة التسويف ستواجه الغضب الشعبي الذي أشعل ثورات الربيع العربي.

الديمقراطيّة وأحزاب اليسار

الغرض العملي من وجود الأحزاب بوجه عام, واليسارية بوجه خاص؛ هو بناء أيديولوجية واقعية متطورة, مترجمة ضمن أجندة تعالج مشاكل المجتمع تهدف بها إلى بلوغ السلطة, والمساهمة في بناء نسق واعي لمراقبة السلطة في حالة عجزها عن الوصول إلى الحكم, والاهتمام بكسب التأييد الشعبي, واستقطاب الأنصار لتحقيق غايات سياسية واجتماعية واقتصادية, بهدف تثقيف الجماهير وتوعيتها سياسياً, وخلق مستوى عالٍ من الوعي لديها, تستطيع من خلاله إدراك الواقع المحيط, والتمكن من اختيار المصير, والأهم من كلّ ذلك؛ أن تتمتع بمقومات المصداقية الشعبية من خلال التطبيق العملي للسلوك الديمقراطي داخل بنيتها.

ويؤدي فشل الأحزاب في تحقيق هذه المهام؛ إلى تهيئة المناخ لصعود الديكتاتوريات والحركات الأصولية؛ التي يصبح هدفها الهيمنة وتسخير الشعوب.

ولذلك؛ عند التحدث عن الديمقراطية, لا يمكن إهمال او استثناء الدور الذي يمكن أن تلعبه الأحزاب السياسية في عملية التحول الديمقراطي.

وفي حالة أحزاب اليسار العربي؛ فإنّها تعتنق التصور السكوني الرافض للتاريخ, فبرغم كون اليسار قابلاً للحياة, إلا أنه توقف عن النمو, ورغم مناداته بالديمقراطية, إلا أنه تمركز حول ديمقراطية ترتكز على الأيديولوجية الاشتراكية, وابتعد عن فكرة إنشاء ديمقراطية تتلاءم مع الشعوب التي يعيش تحت مظلتها, مما أثبت ضعف رؤيته, فرسم ثوابت من عدم الثقة بينه وبين الشعوب.

7- مينا إسحاق: التحوّل الديمقراطي لكوريا الجنوبية وأثره في تغيير سياستها الخارجية تجاه كوريا الشمالية, ط1, المكتب العربي للمعارف, 2014م, ص 22.

ولم تضع أحزاب اليسار خططاً عملية لمقاومة هيمنة حزب الدولة على الحكم؛ نظراً لتاريخ بعضها عندما كان في السلطة, مثل الأحزاب الاشتراكية والشيوعية, التي حكمت بعض دول العالم العربي بعد خروج الاحتلال الأجنبي منه, وركنت إلى توجيه اعتراضات على سلوكيات الحزب الحاكم؛ عبر مؤتمرات صحفية أو بيانات حزبية, ولكنّها, في نفس الوقت, استسلمت للخوف من الاضطهاد السلطوي في حالة ابتعادها عن الدوائر المحددة لمدى اعتراضها. والأكثر من ذلك؛ أنّها قبلت المشاركة في الحكومات السلطوية, وقت ارتكابها انتهاكات ضدّ شعوبها, مما جعلها في مواجهة الاتهامات الشعبية بالتفريط في الحقوق الشعبية من أجل مكاسب حزبية مؤقتة.

ولم تقدم أحزاب اليسار مشروعات تتضمن حلولاً واقعية, تعالج أمراض المجتمع الذي تعيش خلاله, وعجزت عن مواكبة التحديات التي واجهت شعوبها, وبالتالي عجزت عن الوصول له, وأدرك المجتمع أنها أحزاب تسعى لتحقيق مكاسب فئوية على حسابه, فعزف عن المشاركة مع أحزاب اليسار وعدم الالتحاق بكثافة في عضويتها.

ولم ينتهز اليسار فرصة الثورات العربية التي حدثت خلال الربيع العربي لتجديد أفكاره وإعادة هيكلة بنيانه, ولكنه ظل يشغل دور التابع المعلق على الأحداث, وترك الساحة للأصولية الإسلامية لتتولى القيادة, وانعزل في مؤتمرات صحفية تعبر عن الغضب المعتاد مما يحدث, ودار في دائرة من الجدل البيزنطي ينادي بالقومية العربية كمقدمة لإرساء الديمقراطية كحلّ وحيد للخروج من الأزمات, غير مدرك أنّ الفكرة أصبحت في طيّ النسيان.

والأكثر من ذلك؛ تورطت بعض الأحزاب اليسارية في تبرير نزعات قبلية وطائفية, وابتعدت عن التركيز على الوحدوية الشعبية, بل ساهمت بتحجرها في استبدال فكرة القومية العربية بالفيدرالية العربية, خاصة ما حدث في العراق بعد صدام حسين, وما يمكن أن يحدث في سوريا وتفكيكها إلى مناطق فيدرالية, والمرشح أن يحدث في اليمن بحجة الاختلاف المذهبي والطائفي.

وكانت المحصلة؛ أنّ اليسار ابتعد عن الأنساق العقلانية الحديثة, وتكلست أفكاره, وتمركز حول ذاته التي تعتنق اليقين في القضايا التي يطرحها, دون إدراك سليم للإشكاليات التي تمر بها الشعوب العربية, وخلق لنفسه قوالب أيديولوجية منغلقة على نفسه تسير في فضاءات من العدمية, وتوقف عن مسايرة المستجدات

الفكرية والسياسية البراغماتية والوطنية للشعوب المتواجدين تحت ظلالها, ورفض مبدأ التغيير من الداخل, فزهدت الشعوب حتى في محاولة فهمها, وفشل في بناء جسور من الحوار مع الأشكال المختلفة من المعارضة مثل الأحزاب القومية والإسلامية والليبرالية, التي دخل في معارك جانبية معها, وسادت حالة من الإلهاء والابتعاد في صفوف المعارضة ونسيان للقضية الحيوية وهي التحول الديمقراطي.

وخرج اليسار من دائرة الفعل المؤثر في حركة الواقع, على المستويين الإستراتيجي والتكتيكي, الصحيح الملائم لمراحل التطور التاريخي للدول العربية, وفشل في إنجاز حالة استقطابية للعديد من الأجيال التي ابتعدت عن اليسار, ولجأت إلى محراب الجماعات الإسلامية, سواء المعتدلة أو المتطرفة, وسبحت مع تيارها دون التفكير في البديل غير الموجود أصلاً, وغلبت العاطفة على الحقيقة الواقعة, فساهم اليسار في إفشال ثورة الربيع العربي, على الرغم من إعلاناته السابقة؛ بأنه يمتلك خططاً للتغيير والتطوير, لكن على أرض الواقع؛ لم تظهر هذه الخطط عندما احتاجتها الثورات, وكانت النتيجة المحتومة خروج اليسار من المنافسة على السلطة, وسقط في أيّة انتخابات حدثت بعد ثورات الربيع العربي.

والأكثر من ذلك؛ أنّ العديد من أحزاب اليسار اصطفت إلى جانب الأنظمة الديكتاتورية وقت الثورات, بحجة الخوف من هيمنة الإسلام السياسي, الذي لا يصلح من وجهة نظرها في الوصول إلى السلطة, بحكم موقفها التاريخي من خطورة وصول الأحزاب الدينية إلى السلطة, ورفضها القاطع لمساهمة الدين على المسرح السياسي, واعتبرت البديل هو الأنظمة الديكتاتورية؛ لأنّها الأقل سوءاً من الإسلام السياسي, وكانت حجتها في ذلك هو دعم الاستقرار الذي يمكن أن يؤدي إلى التغيير الذاتي من داخل النظام نفسه, وكل هذا دفع الحركات الثورية إلى فقدان الثقة تماماً في الأحزاب اليسارية.

ومن ناحية أخرى؛ لم تقف باقي أحزاب اليسار في مواجهة الأنظمة الحاكمة وقفة حقيقية واكتفت بالشجب والاعتراض, فغالباً ما تتوارى بعد الاعتراض وراء جدران الحزب حتى لا تطالها اتهامات الأنظمة بالعمالة والتخوين والإرهاب المجتمعي, فساد الخوف من المواجهة التي اصبحت محسومة للأنظمة.

وهناك غياب لتجسيد الديمقراطية داخل أحزاب اليسار نفسها, وظهر ذلك من خلال تمسّك غالبية القياديين في هذه الأحزاب بالبقاء على التسلسل الهرمي الحزبي دون السماح بمشاركة فعلية لباقي الأعضاء للتجديد والتداول على سلطة

الحزب, فأصبحت الديمقراطية غائبة في معقل من يطالب بها, مما أضعف من موقف اليسار عند مطالبته بتحقيق التحول الديمقراطي, فأكّد على عقم توجهات الأحزاب اليسارية التي زادت هزائمها في عملية استقطاب الطبقة الشعبوية, التي انعدمت ثقتها في هذه الأحزاب لتمثيلها, ففي الغالب لا ينتهي منصب رئيس الحزب إلا بالوفاة, والصراع الدائم على فرض الرأي لا ينتهي, فجعل من ذلك مادة خصبة للسلطة للتشهير بضعف هذه الأحزاب, وعدم قدرتها على ممارسة الديمقراطية التي تنادي بها.

وإذا كانت حُجة أحزاب اليسار؛ أنّ السلطة تستبعدهم من المسرح السياسي, فإنها تقاعست وفشلت في صياغة مشروع إصلاحي على المستوى المجتمعي, ففشلت في التواصل مع المجتمع, وخاطبت عوضا عن ذلك نفسها وأنصار الحزب فقط, وبالتالي عجزت عن إحداث أيّة اختراقات ذات دلالة على المستوى الشعبوي بشكل عام وعلى مستوى منافسيها بشكل خاص.

واللافت للنظر؛ أنّ وصول اليسار إلى السلطة هو أمر مستحيل, في ظلّ ظروفه الراهنة, بسبب اتباعه لأسلوب معارضة ضعيف, يهدف من ورائه كسب مكان ثانوي في السلطة, ليكون ذلك بمثابة صفقة مقايضة نظير غض الطرف عن استبداد السلطة, وإثبات التفاعل الإيجابي داخل النظام, ومناصفة الوظائف التعبوية وخوض غمار التجنيد السياسي.

وعلى أحزاب اليسار التي تعاني من اختلالات واضحة على المستوى التنظيمي والأيديولوجي الداخلي والعلاقاتي في المحيط الخارجي, أن تعالج نفسها وتعدل من أوضاعها حتى تسهم في عملية التحول الديمقراطي.

تحرير الوعي الشعبيّ

إنّ غياب الوعي الشعبي عن ترجمة رغباته في صورة خطوات تنقله من اللاديمقراطية إلى الديمقراطية, من الأسباب الرئيسة في استمرار الأنظمة الديكتاتورية في السلطة, وانعدام الفرص أمام التحول نحو الديمقراطية, فالوعي الشعبي هو أحد الفعاليات الأكثر تأثيراً في عملية التحول الديمقراطي, لأنه المسؤول عن خلق الطريق لإنجاز هذا التحول.

تعرض الوعي الشعبي إلى هيمنة أيديولوجية منذ أوقات طويلة, وحدد له نطاق حركته, والأبعاد المسموح له فيها بالاعتراض على الواقع الذي يتعرض له,

ورتبت الحلول له, ولم يكن مسموحاً له بالتفكير في إخراج نفسه من المشاكل التي تقابله, فكانت المحصلة النهائية؛ هي الاستسلام القسري للأمر الواقع, ما يظهر حالات من اليأس تتغلب في كثير من الأحيان على التفكير العقلاني, عند الحديث عن جدوى تطبيق الديمقراطية.

والهيمنة الأيديولوجية؛ هي هيمنة ممنهجة, وليست عشوائية, ففي البداية التربية الدينية الموجهة إلى الطاعة والاستسلام لولاة الأمر, ثم التعليم الذي يفتقر إلى التحديث والفعالية, وانتشار الأمية الفكرية, وسيطرة مناهج تعليمية خاوية من أيّة عبارة تحضّ على الاعتراض, أو طلب الحقوق المفقودة, ثم الوضع الاقتصادي المتدرج من السيء إلى الأسوأ, والذي يدعو إلى الصراع للبقاء على قيد الحياة, فارتفعت مستويات الفقر, وانخفضت الدخول, ثم المنظومة الاجتماعية التي تتسم بعدم المساواة, وانخفاض مستويات التنمية البشرية, وصولاً إلى بيئة ثقافية موجهة نحو الصراع بين الحلال والحرام, والتشكيك في قدرة الشعوب على صنع القرار أو حتى مجرد المشاركة فيه.

كل ذلك جعل مطالب الإصلاح السياسي/الديمقراطي تحتل الأولوية الأخيرة, لدى كافة الشعوب, وحلّ محلها الاتكال على الحلول الميتافيزيقية أكثر من المواجهة الواقعية, واعتبار أن الديمقراطية متخيل بعيد المنال.

وواجه الوعي الشعبي منتجاً ديمقراطياً في هيئة سياسوية ذات طبيعة تغريبية, سواء من جانب السلطة أو الأحزاب السياسية, في مختلف توجهاتها, وكلّ منهم يريد تطبيق أيديولوجيته بعيداً عن الآخر, فكان منتجاً فاسداً شعبوياً, وبالتالي؛ كان الوعي الشعبي مغيّباً عن الطبيعة الديمقراطية التي تناسبه وسط أيديولوجيات لم تمس مصلحته الشعبوية.

وأصبح على الوعي الشعبي الخروج منفرداً من هذا الحصار الممنهج للمساهمة في القيادة التي تسمح بوضع التحول الديمقراطي موضع التنفيذ الفعلي والمستمر.

ويأتي ذلك من خلال إدراك للحقوق الموازية للواجبات, وهو الشكل الذي لا يخلّ بعلاقة الأفراد بالدولة في سبيل تحقيق الحرية والعدل الطبيعيين, وهما يشكلان الأساس الأخلاقي لأي مجتمع ديمقراطي, وبالتالي الاتجاه في طريق التخلص من الوصاية المتعالية التي تفرضها بعض القوى النخبوية الاجتماعية والسياسية

التي وضعت بهدف السيطرة على الاتجاهات الشعبية عبر أنماط ثابتة من التحكم والتوجيه للمجتمعات.

إنّ الفائدة الرئيسة التي يمكن الاستناد عليها فيما يتعلق بقضية الوعي الشعبي هي تمكين الرغبات الشعبية من التحقق على أرض الواقع, فالمواجهة الوحيدة التي تستطيع أن تتصدى للقمع الأمني الحامي للديكتاتوريات؛ هي استطاعة الوعي الشعبي التعبئة الشعبية للتغيير, والتي تعجز أمامها استعداد الأجهزة الأمنية لممارسة القمع والإكراه, وبالتالي تزيد فرص التحول الديمقراطي وهو ما حدث في ثورات الربيع العربيّ, خاصّة في تونس ومصر.

لكن, يبقى الرهان على امتلاك الوعي الشعبي لمتطلبات خاصة بالديمقراطية على رأسها خلق مجتمع مدني قوي ومتطور, وزرع شجاعة داعمة للديمقراطية, والتمسك بمستوى تعليمي مرتفع, والخروج من دائرة الفقر الاقتصادي, ونفي أيّ نظام وصائي من قبل نخبة معينة تحدّد ما هو أفضل للشعب[8].

ويؤدّي غياب الوعي الشعبي إلى إعطاء الذريعة للسلطة الحاكمة لحجب الممارسات الديمقراطية الفعلية عن المسرح الشعبي, وإعلان الحماية على الشعب, لأنّه غير مدرك للمخاطر التي تحيط به.

وبالنسبة للمجتمعات العربية؛ فقد ساد في بعضها أن العقلية القبلية والقائمة على النظام الاجتماعي الأبويّ, الذي يتميز بسلطة الأب المطلقة على العشيرة, تشكل عقبة تعرقل تطور القيم التعددية, وهذا النظام القبلي يجعل المواطنين العرب عرضة لقبول الزعماء الذين هم, مثل آبائهم, أو يرمزون إليهم, في حين أنّ المجتمع الذي تسوده القبيلة يعرقل الإحساس بالوحدة الوطنية, وهذه الوحدة تمثل مطلباً جوهرياً من أجل إنجاح عملية التحول الديمقراطي[9].

وبالتالي؛ يتحتم على الوعي الشعبي الخروج على فكرة الولاء لشخص أو قبيلة أو طائفة, والالتفاف حول إنشاء حياة حزبية فعلية, وذلك لخلق ذات داعمة للتحول الديمقراطي, مما يخلق سيادة شعبية تجسد المطالب الشعبية, وتقوى

8- روبرت دال: الديمقراطية ونقادها, ترجمة نمير عباس مظفر, مراجعة د. فاروق منصور, ط2, المؤسسة العربية للدراسات, بيروت, 2005م. ص 191.

9- مارشا بريبشتاين بوسوزني, ميشيل بينر أنجريست: السلطوية في الشرق الأوسط « النظم الحاكمة والمقاومة », ترجمة طلعت غنيم, ط1, المركز القومي للترجمة, القاهرة, 2014م, ص ص 18-19.

فيها العلائق والروابط, وتفضي إلى مجتمع مترابط ومستقلّ ومتحرّر, ويصبح ذلك بمثابة عملية تأسيسية لوجود وعي قوي يربط أركان المجتمع, يستطيع عزل السلطة في حالة حيادها عن الرغبات الشعبية, والخروج من دائرة الخضوع الكلي للسلطوية.

وحينها يستطيع الوعي الشعبي أن يشكل قيادة السلوك المقاوم للسلطوية, وبالتالي؛ يصبح رمزاً للقيادة البديلة, فالوعي الشعبي يملك إنتاجية المقاومة في مقابل طبيعة السلطة الإنتاجية لكلٍّ من الهيمنة والسلطوية.

وبالتالي؛ يجب أن يضع الوعي الشعبي مسائل ذات أولوية في فرض التحول الديمقراطي على السلطة, وعلى رأسها التطبيق الحقيقي لمبدأ فصل السلطات, وتفعيل مبدأ المواطنة؛ حيث لا يكون مؤطراً بالمنافع المادية فقط, بل دمج ذلك مع الحقوق السياسية.

الإسلام السياسيّ والديمقراطيّة

لا تختلف أحزاب الإسلام السياسي عن الأحزاب السياسية الأخرى التي تسعى للوصول إلى السلطة, منطلقة من مبدأ امتلاك الحقيقة المطلقة؛ لأنها تمتلك وحدها فكرة التفسير الوحيد للشريعة الإسلامية, وأحاطت أفكارها الدينية بأسوار من العصمة والقداسة, وأصبح الهدف المعلن هو إقامة الدولة الإسلامية, ولكنها فشلت في تطبيق مجرد السلوكيات التي تعبر عن الإسلام.

وجد الإسلام السياسي قوى نشطة تجسده في شكل حركات دينية أو دينية – سياسية تمتد على محور تتصدره جماعة الإخوان المسلمين, والسلفيات الراديكالية, العنيفة أو المعتدلة, ومفكّرون ودعاة من مشارب مختلفة, فضلاً عن حشد من العلماء والكتّاب والإعلاميين, ونجحت الجماعات الراديكالية في تجاوز جميع القوى والتيارات والحركات الأخرى, لتجعل من نفسها الناطق الشرعي والمعتمد باسم دين الإسلام والمسلمين[10].

ولم يعترف أنصار الإسلام السياسي بالديمقراطية على أنّها خيار مستديم, وهدف لا بدّ من تحقيقه وتنميته, لأنها تجعل من الشعب مصدراً للسلطات, بينما السلطة, من وجهة نظرهم, تقوم على حاكمية الله, لما في ذلك من التنصل من المسؤولية وردّها إلى المشيئة الإلهية, وأعلنوا من أنفسهم مفسرين للشرع

10- فهمي جدعان: في الخلاص النهائي «مقال في وعود الإسلاميين والعلمانيين والليبراليين, دار الشروق, عمان, 2007م, ص ص 27-28.

الإلهي، واستغل الإسلام السياسي الطبيعة المقدسة للحاكمية، وزرعوا خوفاً لا شعورياً في عقول العامة في حالة مخالفتهم لحاكمية الله، ونادوا بالشريعة الإسلامية مصدراً وحيداً للتشريع، وأعلنوا أنهم وحدهم يمتلكون الحق الوحيد في تفسيرها؛ بل وتنفيذها أيضاً، وعملوا على تقييد النص الشرعي بالتاريخ والآثار الثقافية العالقة بالفهم الموروث، وربط كل شيء، وجوداً وعدماً، بالأحكام السابقة، ورفضوا بذلك التأقلم والتكيف مع متطلبات التحديث السياسي.

وتعدّ الديمقراطية من أهم متطلبات التحديث السياسي، وجاء تعامل ممثلي الإسلام السياسي معها من منطلق استغلالي عندما جعلوها مجرد وسيلة للوصول إلى السلطة عبر للانتخابات وصناديق الاقتراع التي استغلوا فيها الشعارات الإسلامية واستعطاف الناخبين، وعلى رأسها؛ شعار «الإسلام هو الحلّ»، الذي نجحوا في زراعته في العقل الجمعي العربي الإسلامي، مستغلين مناداة العلمانيين بتحييد الدين.

وفي ظلّ الصعود السياسي للإسلاميين في مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي، مستغلين قدرتهم التعبوية، واللّعب بالشعارات على وتر التدين العربي، فإنّ قضية العلاقة بين الإسلام والديمقراطية باتت مطروحة بقوة على الساحة السياسية، وبخاصة في ظل وجود تراث ضخم من الأدبيات السابقة التي قرنت الحركات والتنظيمات الإسلامية، بل والإسلام ذاته بالتسلطية والاستبداد.
ورغم أن الإسلاميين لم يطلقوا شرارة الثورات والانتفاضات في البلدان العربية، وإن كانوا قد شاركوا فيها بعد انطلاقتها إسوة بغيرهم من القوى والتنظيمات السياسية، إلا أنهم كانوا من أكبر المستفيدين منها، خاصة في دول مثل تونس ومصر والمغرب؛ حيث انتقلت أحزاب إسلامية من خانة التهميش والإقصاء، إلى صدارة المشهد السياسي، ومن مواقع المعارضة أو المشاركة المحدودة في العملية السياسية إلى مواقع السلطة والحكم[11]، ونقل الإسلام السياسي المجتمعات التي صعد فيها من دائرة الإسلام التقليدي كديانة تمثلها الشعائر والعبادات إلى الدائرة الحزبية، وأصبح هناك احتكار لكلّ ما هو إسلامي، وجعلوا الرابطة الدينية المحدد الوحيد للانتماء، واعتبروا الإسلام هو المحدد الوحيد لهوية الدولة، وهمشوا المواطنين المختلفين في العقيدة، والذين لديهم انتماء سياسي وثقافي بالدولة، وغلب على خطابهم اللغة الدينية بدل الجدل على أرضية اختلافات سياسية.

11- حسنين توفيق إبراهيم: التحول الديمقراطي من منظور عربي، مجلة الديمقراطية. **//:http**
426=NewsID?aspx.InnerPrint/Front/UI/eg.org.ahram.democracy

ديمقراطيّة أم شورى

لا يستخدم غالبية مفسري الشرع الإسلامي مفهوم الديمقراطية, كونه مفهوماً وضعه الغرب, فانطلق الأصوليون يكفرون منطلقاته ويرفضونه جملة وتفصيلاً, وعوضاً عنه؛ وضعوا الشورى كمصطلح بديل, بوصفه مذكوراً في القرآن الكريم, وبالتالي خلق خصوصية للإسلام من خلال مفاهيمه الخاصة به, ورغم ما يحمل مصطلح الشورى من الاتجاه نحو الحرية في تقرير المصير, إلا أن التطبيق لم يفِ بالغرض المطلوب منه عندما جرى توسيع حدود تأويل النص القرآني بتفسيرات واسعة من التأويلات التي قيدت من حرية الناس في الاختيار, خصوصاً بعد خلق شبكة من الضرورات حول مسألة الشورى في حدّ ذاتها, وخلق تبريرات وهمية مدعومة بمبررات الإخلاص الإيمانيّ, وبالتالي؛ لم توضع نظرية عملية لطريقة القيام بالشورى, ولذلك ظلت الشورى شكلاً طوباوياً, تعذر البناء عليها للوصول إلى التحول الديمقراطي.

وارتبط رفض الديمقراطية لما يترتب عليها من وجود فصل بين السلطات, ورفض مراجعة الحاكم بوصفه ولي الأمر, الذي ينفذ الأحكام الإلهية, ولما فيها من مؤسسات يكون الحكم فيها للأغلبية, التي لا تقف على قدم المساواة مع الجماعة الإسلامية المنغلقة على ذاتها والرافضة لخروج القرار من خارج حدودها, والأكثر من ذلك يتطلع أنصار التيار الديني المتشدد إلى إثبات ارتباط الديمقراطية بقوانين غربية جعلت من قضايا مرفوضة إسلامياً أمراً واقعياً, مثل وضع بعض الدول الغربية تشريعات تسمح بالإجهاض وزواج المثليين.

لكنّهم, في المقابل, يحاولون إحياء نظام الخلافة من منظور تاريخيّ, وإقامة الدولة الإسلامية, متمسكين بمنظومة التراث الإسلاميّ, دون محاولة إيجاد الأسس الفكرية والنماذج التطبيقية لتجسيد النموذج الإسلامي الذي يبشرون به.

ولم يحاولوا طرح منظومة ديمقراطية لها صفة الخصوصية بالمجتمعات التي تعيش في ظلّ الإسلام, أو بمعنى آخر؛ مراعاة واقع المجتمعات العربية, والانطلاق من هذا الواقع لوضع قيم ومبادئ إسلامية, تشكل إطاراً ضابطاً للتشريعات والسلوكيات السياسية شاملة لاحترام تعاليم الأديان ورمزيتها, وبالتالي؛ إحداث تكامل بين الديمقراطية والدين, واستغلال قدرة الدين على ملء المساحة الواسعة في المجال الروحي والأخلاقي, وتعزيز مفهوم المصالح العامة والتعاون داخل المجتمع.

حتى الآراء الدينية الوسطية التي حاولت التماهي بين الديمقراطية والشورى؛ من حيث إقرارهما لمبدأ الحرية, جعلت من أهل الحل والعقد هم الحَكم في إقرار مبدأ الشورى في حد ذاته, دون تحديد آلية لاختيارهم أو عملهم.

واستعاضة عن رفضهم للقوانين الديمقراطية؛ فقد أقروا مبدأ العقوبات الإلهة في الدنيا والآخرة, واعتمدوا على تنصيب قوانين عرفية موازية احتكروا أمر الإفتاء فيها, فخلقوا قوانين جعلت من الوحدة القانونية للديمقراطية أمراً مستحيلاً, فكانت الإسكاتولوجيا الإسلامية منطلقاً للسيطرة على الشارع العربي, لأنّهم وعدوا أنصارهم بالجنة, مقابل النار لمن يخالف طريقهم, وهو ما ظهر جلياً في الخطاب السياسي للإخوان المسلمين عندما اعتلوا السلطة في مصر.

وعلى عكس وعود ممثلي الإسلام السياسي عند الوصول إلى السلطة؛ بأنّهم سيطبقون مبادئ الإسلام السمحة والارتقاء بمستوى الشعوب, وقبول التعددية, ومشاركة كلّ أطياف المجتمع في القيادة بما فيها المرأة, إلا أنّهم ابتعدوا عن البراغماتية في التعامل مع القضايا المجتمعية.[12]

وعند رصد الخطاب والسلوك السياسي للإسلام السياسي؛ يتضح تغيّر الخطاب قبل الثورة ليحلّ محلّه الشحن الأيديولوجي بعدها, ليدخل الإسلام السياسي في طرح مفهوم ضرورات المرحلة ومقتضيات السياسة, ليتحول أنصاره إلى دولاتيين مبتعدين عن النهج الثوري الذي وصلوا من خلال شعاراته إلى السلطة, وبدؤوا في الاتجاه عكس المسيرة؛ حتى عادوا إلى نقطة انطلاق السلطوية من خلال اتهام المعارضة بمحاولة إشاعة الفوضى والإباحية, ولم يكلفوا أنفسهم تحمّل المسؤولية لدراسة الظواهر المجتمعية, وفهمها بشكل علميّ, لوضع علاجات مُجدية لكافة المشكلات, وبالتالي حاولوا طيّ صفحة الربيع العربي, ليحلّ محلّه «ربيع إسلامي».

وكان التعامل مع المعارضة؛ عبر تقسيمها إلى مؤيّدين للشرعية في مواجهة مؤيدي الأنظمة المعزولة, واستمر هذا التقسيم خلال فترة حكم الإسلام السياسي بعد ثورة الربيع العربي, مما تسبب في حالة من التعبئة بين كل طرف, فساد الوضع الأمني والتضييق على التظاهرات والاعتصامات, وسيطرة العنف بين أركان الدولة, فلم يختلف الإسلام السياسي عن الأنظمة السابقة في اللجوء إلى أيديولوجيا العنف الممنهج.

12- مجموعة مؤلفين: الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة. جـ 1, المركز العربي للدراسات ودراسة السياسات, بيروت, 2016, ص ص 236-237.

وكان لذلك مدلولات على المستوى الديمقراطي؛ حيث تسبب في انقطاع العلاقة الممكنة بين الديمقراطية والإسلام السياسي, فالجماعات الدينية التي وصلت إلى السلطة أعلنت أنها ستطبق الشريعة الإسلامية لتطهير المجتمع من المدنس وآثامه الذي لحق به خلال العهود السابقة, ولكنها لم تعط أيّة تفاصيل تتعلق بالحقوق والواجبات وآليات السلطة والحكم وعلاقة الفرد بالدولة, وتطبيق مفهوم المواطنة, هذا المفهوم الذي تلاشى على يد الإسلام السياسي بعد وصوله إلى السلطة, رغم الإعلانات السابقة عن إمكانية تطبيقه؛ لأنّه يتوافق مع أحكام الإسلام, لكن اتضح على أرض الواقع أنه كان مجرد شعار مؤقت, كغيره من الشعارات التي أُعلنت قبل الوصول إلى السلطة, ممّا أكد ابتعاد أحزاب الإسلام السياسي عن الفضاءات الاجتماعية والثقافية للشعوب التي ساعدتها على الوصول إلى السلطة, خاصة بعد إحياء مصطلحات تراثية مثل: «أهل الذمّة», عند التعامل مع المواطنين المختلفين في العقيدة, المنتمين إلى الدولة.

ومن ناحية أخرى؛ وضع الإسلام السياسي قضية الهوية الإسلامية موضع التنفيذ القسري, مقابل العهود السلطوية السابقة التي كانت تطلق على نفسها أنّها ذات توجّه ديمقراطي, وبالتالي؛ أصبح الاختيار بين الهوية الإسلامية والديمقراطية, فتمّ رفع شعار إعادة الاعتبار للإسلام, الذي انتقصت العهود السابقة من شأنه, لكونه السبب الرئيس في الفساد والاستبداد ومسخ الهوية الإسلامية, وبدؤوا في حراك موسَّع للترويج للمعتقد الهوياتي عبر المنصات الإعلامية والتظاهرات والاعتصامات المضادة.

وحاول الإسلام السياسي الفرض الفوقي لرغباته مدعياً بديمقراطية الإرادة في الاختيار, ولكنهم انتهجوا نهجاً سلطوياً في الحوار؛ عبر الاتهامات والتكفير والاستدعاء التراثي السلفي, فضاع مبدأ حرية التعبير الذي اكتسبته الثورات في العالم العربي.

لكنّ هذا التوجه الهوياتي تصادم مع مبدأ المواطنة التي تذوب فيها الشخصية والمذهبية, لتجعل من الشعب الواحد كياناً واحداً لا تمييز بينه, فانطلقت الاعتراضات, وبدأت الاعتصامات المطالبة بتصحيح المسار, ومقاومة من الأحزاب الليبرالية والعلمانية, وهو ما جعل التحول الديمقراطي يقبع في مؤخرة اهتمامات الجميع, ليفشل الإسلام السياسي في السير بعقلانية وبشكل إنساني ملائم للثقافة والتغيرات المجتمعية.

ومن ناحية أخرى؛ رفضت أحزاب الإسلام السياسي عند وصولها إلى السلطة مبدأ الفصل بين السلطات, والأمثلة على ذلك واضحة؛ ففي التجربة المصرية خلال فترة حكم الاخوان المسلمين, حاولت السلطة التنفيذية السيطرة على باقي السلطات الأخرى, عندما تمّ فرض دستور بشكل قسري, وحصار أنصارها لمقر المحكمة الدستورية, والذي يعتبر بمثابة تجنّي على السلطتين القضائية والتشريعية, واستمرارية لمبدأ الضرورات العامة المعمول به في فترة ما قبل الثورة, والإطاحة بنظام مبارك, وهو ما يؤكد أنّ الإسلام السياسي, الذي اعترض أنصاره في السابق على هذه الهيمنة, حاول إحياءها من جديد, وهو أمر ليس له مبرّر؛ لأنّ وصول الإسلام السياسي إلى السلطة جاء بعد ثورة شعبية, لها طموح ومتطلبات تقتضي, بطبيعة الحال, طيّ صفحة العهود السلطوية السابقة, والبدء بعهد يشمل الحرية والمساواة.

الخاتمة

إنّ فشل فصيل أو جماعة أو حزب أو سلطة في تأسيس نظام ديمقراطي, لا يعني فشل الديمقراطية بحدّ ذاتها؛ لأنّ الديمقراطية سيرورة مستمرة, ويجب الثبات نحو الرغبة في إنجازها مهما تعددت نواحي الفشل.

ورغم أنّ مسألة خلق نظام ديمقراطي في العالم العربي هو أمر في غاية الصعوبة؛ لكنّه ليس مستحيلاً, وتكمن الصعوبة من عدة جوانب, على رأسها؛ الأثر العميق للاتجاهات السلبية للشعوب العربية, وبالأخص اللامبالاة تجاه التغيير, وعزوف الجماهير عن الالتحاق بالنشاط الحزبي بسبب عدم ثقتها في الأحزاب.

كما أنّ الديمقراطية لا يكمن تطبيقها عن طريق خلق قوة معارضة تستطيع مواجهة السلطة الحاكمة, بشكل قانوني ودستوري فقط, لكن يجب أن يرتبط ذلك بخلق حلول بديلة للاتجاهات غير الديمقراطية للسلطة الحاكمة, لا تخرج عن الإطار العام للديمقراطية؛ حيث لا تخلق جواً يشبه الحرب الأهلية السياسية, والسير في دائرة مفرغة من الاعتراض لمجرد الاعتراض.

إنّ استمرار الهياكل الانقسامية, المتمثلة في القبلية والمذهبية والطائفية, تهدّد مجرد التفكير في التحول الديمقراطي, وبالتالي؛ ضرورة تفعيل مبدأ المواطنة عند التعامل مع المسألة الديمقراطية.

عدم وجود قواعد لإدارة التحول الديمقراطي يحترمها الجميع؛ بداية من السلطة الحاكمة حتى المعارضة, وتمثل إطاراً لا يجوز الخروج عليه, وعلى رأسها؛ احترام التعددية السياسية بما يضمن الحقوق الفردية والحريات الخاصة, واستقلالية الأفراد, مما يضمن سماع صوت الفرد ورغباته, وهذا لا يتعارض مع الإرادة العامة المشتركة؛ لأنّ الفرد هو المكوّن لهذه الإرادة.

غلبة الفكر الأحاديّ؛ الذي يغلب على مدعي التحول الديمقراطي, فكلّ طرف من المعادلة يعتنق معرفة الحقيقة الديمقراطية, وبالتالي؛ إقصاء الآخر من المعادلة, وتكون المحصلة النهائية هي الصراع من أجل الاستمرار وضياع الهدف من أجل الهيمنة, وفرض الأفكار الخاصة المستبدة, ورفض الأفكار المعارضة, وتصبح القوة هي الحاكمة لهذا الصراع, وبالتالي يتحمّل الجميع النتيجة الخطيرة التي وصل إليها العالم العربي من إخفاق في الوصول إلى التحول الديمقراطي.

وبعد ثورات الربيع العربيّ, وسقوط الثورات في صراعات على السلطة, وانطلاق الأحزاب والجماعات الإسلامية في إصدار فلسفات عقيمة للتحوّل إلى الديمقراطية, غابت عنها الرؤية الواقعية لما تعيشه الشعوب العربية, ما أجّج الصراع بين هذه القوى المتناحرة على الهيمنة على السلطة, وبالتالي تقويض التحول إلى الديمقراطية, بل والشكّ في جدواها العملية.

والتحوّل الديمقراطي يمرّ عبر تحول إصلاحي مجتمعيّ شامل, أساسه الوعي الثقافي, ولا يتم فرضه بشكل سلطويّ, أو من خلال فرض تشريعات شكلية, والابتعاد عن التصلب الأيديولوجي الذي يقف حائلاً أمام أيّ نوع من التحوّل الديمقراطي.

إنّ الرغبة بالديمقراطية ليست منعدمة في العالم العربيّ؛ لأنّ الحركة نحوها تعدّ نوعاً من الحتمية التاريخية, فالثورات العربية وضعت حداً للحكم الفرديّ المستبدّ, لكن تظلّ هناك شروط ناقصة للتحوّل الديمقراطيّ.

المراجع

- تشارلز تيللي: الديمقراطية, ترجمة: محمد فاضل طباخ, ط 1, المنظمة العربية للترجمة, بيروت, 2010م.

- حسنين توفيق إبراهيم: التحوّل الديمقراطيّ من منظور عربي, مجلة الدّيمقراطية, http://democracy.ahram.eg.org/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=426

- خيري أبو العزايم فرجاني: التحوّل الديمقراطي في النظام السياسي المصري,

- الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي, أعمال المؤتمر الدولي حول الدّيمقراطية والانتخابات في العالم العربي, القاهرة, 2014م.

- روبرت دال: الديمقراطية ونقادها, ترجمة: نمير عباس مظفر, مراجعة د. فاروق منصور, ط2, المؤسسة العربية للدراسات, بيروت, 2005م.

- فهمي جدعان: في الخلاص النهائي «مقال في وعود الإسلاميين والعلمانيين والليبراليين, دار الشروق, عمان, 2007م.

- لاري دايموند: روح الديمقراطية, الكفاح من أجل بناء مجتمعات حُرّة, ترجمة: عبد النور الخراقي, ط1, الشبكة العربية للأبحاث والنشر, بيروت, 2014م.

- مارشا بريبشتاين بوسوزني, ميشيل بينر أنجريست: السلطوية في الشرق الأوسط «النظم الحاكمة والمقاومة», ترجمة: طلعت غنيم, ط1, المركز القومي للترجمة, القاهرة, 2014م.

- مجموعة مؤلّفين: الإسلاميّون وقضايا الدولة والمواطنة, جـ 1, المركز العربي للدراسات ودراسة السياسات, بيروت, 2016م.

- محمد نور الدين أفاية: الديمقراطية المنقوصة, في ممكنات الخروج من التسلُّطية وعوائقه, منتدى المعارف, 2012م.

- مينا إسحاق: التحول الديمقراطي لكوريا الجنوبية وأثره في تغيير سياستها الخارجية تجاه كوريا الشمالية, ط 1, المكتب العربي للمعارف, 2014م.

hafryatnews

hafryatnews

hafryat news

hafryatnews

hafryatnews

hafryat news

All Rights Reserved © 2018

www.hafryat.com

جميع الحقوق محفوظة© 2018